

صندوق النقد الدولي
واشنطن العاصمة، الرقم البريدي 20431
الولايات المتحدة الأمريكية

بيان صحفي رقم 09/28
للنشر الفوري
٨ فبراير ٢٠٠٩

صندوق النقد الدولي: إنفاق بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط يحد من تأثير الأزمة المالية العالمية

صرح الأمس في إمارة دبي السيد أحمد مسعود، مدير إدارة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، بأن مواصلة الإنفاق الاستثماري في بلدان الشرق الأوسط المصدرة للنفط تساهم في تخفيف حدة الأزمة المالية العالمية على المنطقة بأسرها.

جاء ذلك في مناقشة عُقدت في مركز دبي المالي العالمي حول آفاق الاقتصاد في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)، حيث أوضح السيد أحمد أن تأثير الأزمة على النمو أصبح ملموساً ولكنه أقل حدة، وهو ما يرجع أيضاً إلى قوة الأوضاع المبدئية التي انطلق منها بعض بلدان المنطقة.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تحقق البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان،^١ بما فيها الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، نمواً بمعدل ٣,٦% في عام ٢٠٠٩ نزولاً من ٥,٦% في عام ٢٠٠٨.

وقال أحمد: "يُتوقع أن يؤدي تراجع أسعار النفط وتخفيضات حصص إنتاج البلدان الأعضاء في منظمة أوبك إلى تخفيض عائدات تصدير النفط بنسبة تكاد تصل إلى ٥٠% في عام ٢٠٠٩. وينطوي ذلك على خسارة في الإيرادات الحكومية بواقع ٣٠٠ مليار دولار أمريكي مقارنة بعام ٢٠٠٨. ومع ذلك فقد أبدت معظم الحكومات حتى الآن - وخاصة حكومات مجلس التعاون الخليجي - عزمها على مواصلة خطط الإنفاق والاستثمار دون تغيير."

^١ تضم البلدان المصدرة للنفط في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) كلا من الإمارات العربية المتحدة وإيران والبحرين والجزائر والمملكة العربية السعودية والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت وليبيا واليمن.

وأوضح السيد أحمد بقوله: "على ذلك، يُتوقع أن تتحول الحسابات الجارية في البلدان المصدرة للنفط من فائض بلغ ٤٠٠ مليار دولار تقريباً في عام ٢٠٠٨ إلى عجز مقداره ٣٠ مليار دولار في ٢٠٠٩. ويأتي هذا التدهور من مركز بالغ القوة في معظم البلدان، ومن ثم يسهل احتواؤه ضمن حدود مريحة بالنظر إلى مخزون الاحتياطات الكبير الذي تمكنت هذه الاقتصادات من تكوينه".

وأضاف السيد أحمد: "وهكذا فعن طريق مواصلة الإنفاق، تساهم البلدان المصدرة للنفط في دعم الطلب العالمي بنسبة كبيرة ومنتامية، وتقوم بدور الحافز على تحقيق الاستقرار خلال مرحلة الهبوط العالمي".

واستطرد قائلاً: "وتشير التوقعات إلى تباطؤ النمو في بلدان الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في المنطقة^٢ حتى يصل إلى ٣,٦% في عام ٢٠٠٩ بدءاً من مستوى ٦,٣% في عام ٢٠٠٨. ومن الواضح أن تباطؤ النشاط الاقتصادي على مستوى العالم سوف يخلف آثاراً جسيمة على النمو عن طريق تقليص الصادرات والنشاط السياحي وتحويلات المغتربين وزيادة تكلفة الائتمان. غير أن إنفاق البلدان المصدرة للنفط سوف يخفف وطأة هذا التأثير على البلدان التي ترتبط معها بعلاقات تجارية واستثمارية وثيقة. ونظراً للارتفاع النسبي الذي سجلته نسب الدين العام وشدة انحسار فرص التمويل المحتملة، أصبح المجال محدوداً أمام السياسات المضادة لاتجاهات الدورة الاقتصادية بالنسبة لمعظم الأسواق الصاعدة".

وختاماً صرح السيد أحمد قائلاً: "إن كفة الهبوط هي الأرجح في ميزان المخاطر المحيطة بأفاق الاقتصاد. فالاقتصاد العالمي يمر بأعنف أزمة منذ الكساد الكبير، حيث يُتوقع للنمو العالمي أن يبلغ ٠,٥% فقط في عام ٢٠٠٩. وعلى هذه الخلفية، تشمل المخاطر على الآفاق المتوقعة لبلدان المنطقة ما يلي: أولاً، إذا خفضت البلدان المصدرة للنفط توقعاتها لأسعار النفط على المدى الطويل، ومن ثم حجم إنفاقها، فسوف تضعف احتمالات النمو في المنطقة بأسرها. وثانياً، من شأن استمرار الركود العالمي لفترة أطول أن يجلب معه تراجعاً أكبر في الصادرات والنشاط السياحي وتحويلات المغتربين في معظم الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في المنطقة التي تضم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان. وأخيراً، إذا تعمقت تصحيحات أسعار الأصول وامتد التأثير الناجم عنها إلى الميزانيات العمومية لدى الشركات، ثم البنوك في نهاية المطاف، فقد تقع بعض المؤسسات المالية تحت وطأة الضغوط".

^٢ تضم الأسواق الصاعدة والبلدان النامية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP) كلا من الأردن وأفغانستان وباكستان وتونس وجيبوتي وسوريا ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا.

مؤشرات اقتصادية مختارة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأفغانستان وباكستان (MENAP)

متوسط	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	تقديرات	توقعات	توقعات
٢٠٠٤	-٢٠٠٠			٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي						
(التغيير السنوي %)						
٥,١	٥,٨	٥,٨	٦,١	٥,٩	٣,٦	٤,٧
٥,٦	٦,١	٥,٥	٦,١	٥,٦	٣,٦	٤,٩
٥,٩	٧,٠	٥,٦	٥,٣	٦,٨	٣,٥	٥,٤
٤,١	٥,٤	٦,٣	٦,٠	٦,٣	٣,٦	٤,٣
رصيد مالية الحكومة المركزية						
(من إجمالي الناتج المحلي)						
٠,٩	٥,٩	٦,١	٥,٢	٥,٥	٤,٥-	١,٥-
٤,٠	١٢,٠	١٢,٤	١١,٠	١٢,٠	٤,٠-	٠,٠
٥,١	١٩,٥	٢١,٨	١٧,٦	٢٢,٨	٣,١-	٢,١
٤,٣-	٥,١-	٥,٠-	٥,٠-	٦,٠-	٥,٤-	٤,١-
رصيد الحساب الجاري						
(من إجمالي الناتج المحلي)						
٦,٤	١٦,١	١٧,١	١٤,٧	١٥,٠	٢,١-	١,٥
٩,٧	٢٢,٢	٢٣,٥	٢٠,٥	٢١,٠	١,٧-	٣,٤
١٢,٤	٢٧,٩	٢٩,٠	٢٥,٠	٢٧,٥	٠,١-	٦,٧
٠,١	١,٣-	١,٨-	٢,٦-	٤,٣-	٣,١-	٣,٩-

المصدر: بيانات مقدمة من السلطات القطرية، والتقديرات والتوقعات الصادرة عن خبراء صندوق النقد الدولي